

بيان المكتب الوطني

بعد دخول المسيرة النضالية التاريخية لأطباء القطاع العام تحت لواء نقابتهم العتيدة: النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، لسنة ونصف بداية من 2017 ونحن على بعد شهر واحد من استقبال 2019

وفي الوقت الذي كان الجسم الطبي ينتظر من الوزارة الوصية ومن خلالها الحكومة المغربية التعاطي بشكل إيجابي وعملي ومسؤول مع نقاط الملف المطلبي، وعلى رأسها تخويل الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته، والبحث عن حلول جذرية للوضعية الكارثية للمؤسسات الصحية، من قبيل ندرة الموارد البشرية وضعف المعدات الطبية والبيوطبية وغياب الحد الأدنى من الشروط الطبية لعلاج المواطن المغربي وضعف الميزانية المخصصة للصحة...

وفي ظل الوضعية الحالية لقطاع الصحة التي عبر عنها كل من المجلس الإقتصادي والإجتماعي والمجلس الأعلى للحسابات وعبر عنها صاحب الجلالة في خطابه الأخير بمجلس النواب، ومع استمرار مسببات ودوافع الاحتجاج وعدم قدرة الحكومة التفاعل مع أسباب هجرة الأطباء وأسباب استقالة الأطباء وأسباب رفع دعاوى الأطباء وأسباب فقدان المواطن الثقة في منظومته الصحية.

وفي الوقت الذي تكافى فيه بعض المستشفيات الوطنية والوزارات السيادية أطرها بإضافة راتب الشهر 13

وفي ظل حالة الاحتقان والغليان الشديدين، اللتان يعيش على وقعهما قطاع الصحة، تفاجئنا الحكومة بعد أن صممت دهرًا عن مطالبنا، باختيار التصعيد؛ ففي تنافي واضح مع الحق الدستوري في الإضراب، اتخذت خطوة الاقتطاع المجحف والعشوائي من أجور الأطباء في ما يشبه صب الزيت على النار، ضاربة بعرض الحائط أعراض السكتة القلبية التي أوشكت، ومتجاهلة للمنطق السليم في تدبير الأزمات الإجتماعية، مما نعتبره شططا في استعمال السلطة الحكومية، خصوصا أن الاقتطاعات كانت بمبالغ كبيرة، وتزامنت مع بلوغ حالة الاكتئاب الوظيفي الجماعي للأطباء إلى أسوأ مراحلها، مما يطرح السؤال حول النية من هاته الخطوة.

إننا داخل المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام إذ نعبر عن تنديدنا الشديد بهاته الاقتطاعات الغير قانونية فإننا نؤكد أنه واهم من يعتقد أنه سيكسر شوكة نضال الأطباء بهاته "الاقتطاعات العقابية"، فإننا نؤكد أن الأطباء بعدالة مطالبهم، لا يوازيه إلا إصرارهم على الاستمرار في النضال، رغم ما يتطلبه من تضحيات: فكرامتنا لا ثمن لها وشعارنا نكون أو لا نكون؛ فلا تراجع عن مسيرتنا النضالية حتى تحقيق المطالب المشروعة لأطباء، وصيادلة وجراحي الأسنان، بالقطاع العام، ونحمل مسؤولية استمرار التصعيد إلى الحكومة المغربية، ونؤكد باليقين، قطعاً لأي شك، أننا ملتزمون بالنضال، طالما التزمت حكومتنا بالصمت.

كما نحى عالياً الجسم الطبي على انخراطه التلقائي والكبير، في كل المحطات النضالية السابقة وندعو الأطباء إلى مزيد من الصمود والتعبئة ورص الصفوف، نصرة لكرامة الطبيب المغربي.

إن إيماننا راسخ داخل النقابة المستقلة، هياكل وأطباء، بعدالة قضيتنا ومشروعية مطالبنا، ولا يوازي هذا الإيمان إلا تشبثنا بملفنا المطلبي بكامل نقاطه: وعلى رأسه تخويل الرقم الاستدلالي | 509 | كاملاً بتعويضاته لكل الدرجات، بالفئة رقم 1 الخاصة بإطار الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان، كمدخل للمعادلة، وهو مطلب أساسي لا تنازل عنه، وإحداث درجتين بعد درجة خارج الإطار، وتوفير الشروط العلمية، بجميع المؤسسات الصحية، لعلاج المواطن المغربي...

أمام كل هاته المستجدات وتفعيلاً للخطوات النضالية المقررة خلال اجتماع المكتب الوطني "الطارئ" السبت فاتح دجنبر 2018، فقد تقرر الاستمرار بالمرحلة الرابعة من البرنامج النضالي التصعيدي:

◀ أسبوع غضب طبيب القطاع العام من 10 الى 16 دجنبر 2018 :

- توقيف جميع الفحوصات الطبية بمراكز التشخيص من 10 إلى 14 دجنبر 2018
- الامتناع عن تسليم شواهد رخص السياقة و عن منح جميع أنواع الشواهد الطبية باستثناء شواهد الرخص المرضية المصاحبة للعلاج طيلة أسبوع الغضب

◀-أسبوع حداد طبيب القطاع العام بارتداء البدلة السوداء من 17 إلى 23 دجنبر 2018

◀ إضراب وطني لثمانية و أربعين ساعة يومي الجمعة 28 دجنبر و الاثنين 31 دجنبر 2018 باستثناء أقسام الإنعاش و المستعجلات

◀-التفعيل العملي لفرض الشروط العلمية للممارسة الطبية و شروط التعقيم داخل المؤسسات الصحية بداية بالمركبات الجراحية مع استثناء الحالات المستعجلة فقط، ابتداء من يوم الاثنين 31 دجنبر 2018.

◀-جمع باقي لوائح الاستقالة الجماعية بجميع الجهات، لوضعها بالمديريات الجهوية للصحة.

◀ دعوة الأطباء الذين تعرضوا للاقتطاع من الأجور إلى توجيه استفسارات فردية مع ربط الاتصال الفوري بالمكاتب المحلية و الجهوية للنقابة المستقلة، لرفع دعاوى قضائية بالمحكمة الإدارية، ضد الاقتطاعات.

◀ مقاطعة القوافل الطبية باستثناء مرحلي وحصري لبرنامج "رعاية".

◀ الاستمرار في إضراب الأختام الطبية و حمل الشارة 509 .

بالإضافة الى استمرارية الأشكال النضالية الدائمة :

◀-مقاطعة حملة الصحة المدرسية لغياب الحد الأدنى للمعايير الطبية و الإدارية.

◀-مقاطعة التشريح الطبي.

◀- الاستمرار في البحث الميداني حول رغبة الأطباء في الهجرة الجماعية.

◀-استمرار مقاطعة جميع الأعمال الإدارية الغير طبية :

◀-التقارير الدورية.

◀-سجلات المرفقين.

◀-الإحصائيات باستثناء الإخطار بالأمراض الإجبارية التصريح.

◀-الشواهد الإدارية باستثناء شواهد الولادة و الوفاة.

◀-الاجتماعات الإدارية و التكوينية.

◀-مقاطعة تغطية التظاهرات الغير معوض عنها.

◀-مراسلة الحكومة بشأن الإجراءات الإدارية و العملية لانطلاق إضراب المصالح الحيوية و المستعجلات ليتسنى لها اتخاذ الإجراءات الضرورية، من منطلق مسؤوليتها على صحة المغاربة و تحميلها مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلاً.

فإما أن "نكون أو لا نكون"

وعاشت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، نقابة عتيده، مُستقلة، جامعة وموحدة ومُناضلة.

عن المكتب الوطني

النقابة المستقلة لأطباء
القطاع العام
المكتب الوطني
د. المنتظر المصاوي

